حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

اقترب فجرك يا وطني..

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٢٧) ٢٠١٣/٣/١١

الحل السياسي ليس سلمياً

علي الشيخ منصور

يبدو أن كذبة الحل السياسي التي روّج لها النظام والمدافعون عنه في موسكو وطهران ردحاً من الزمن، تحت يافطة مقررات جنيف التي وئدت في لحظة ولادتها، قد انتهت فاعليتها مؤخرا، وها هو الأسد يؤكد للمبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي أنه باقٍ في السلطة وسيترشح لانتخابات ٢٠١٤ القادمة، كما عبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بتاريخ ٨ آذار/ مارس عن قناعته بأن الأسد «لن يرحل ونعرف ذلك بشكل مؤكد»، مضيفاً أن موسكو لا تنوي «اطلاقا» ان تطلب منه ذلك، لأن روسيا تعارض التدخل في النزاعات الداخلية. كما أكد رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة الايرانية اللواء حسن فيروز أبادي قبل يوم من ذلك التاريخ أننا «سندافع عن سوريا بكل وجودنا»، لأن مصالحهم جميعاً وحساباتهم الاستراتيجية لن تسمح لهم بقبول فكرة تغيير النظام. أي حلٍّ سياسي خدعونا به طيلة سنتين من عمر الثورة، حلٌ يستهين بتضحيات الشعب السوري وشهدائه، لنكتشف أنهم يداورون على بقاء النظام، وبقاء الأسد وكأن شيئاً لم يجرِ في سوريا، ولم تمر نقطة دم واحدة تحت جسر التغيير الذي نهض به الشعب السوري، فالحل السياسي مجرد مناورة تمنحهم الوقت الكافي لدعم النظام وزيادة قدرته على القتل والتدمير، دون أن يمنحه ذلك أي أمل في الانتصار. هذه الحقيقة التي تجلت مؤخرا لمن كان يرفض الاعتراف بها، ربما تفسر بعضاً من التحولات البطيئة في السياسة الدولية، مع أنها تحولات حاسمة أيضاً، فالولايات المتحدة التي اعترفت مؤخراً برغبتها تزويد الجيش الحر والمعارضة السورية بمعدات غير فتاكة، فتحت الباب على مصراعيه لنشاط دولي أوسع في هذا الاتجاه، وجاءت الإشارة واضحة من قبل وزراء الخارجية العرب حول إمكانية تسليم المعارضة مقعد سوريا في الجامعة العربية، لتدفع بالاتجاه الصحيح لنزع الشرعية عن نظام الأسد المندحر، والتعجيل بنهايته السياسية التي ربما تسبق نهايته العسكرية.

وقد جاءت تصريحات رئيس هيئة أركان الجيش الحر اللواء سليم إدريس في بروكسل وبحضور نواب من الاتحاد الأوروبي لتعطي نوعا من التطمين الضروري للمجتمع الدولي، حين قال: نحن «نحتاج إلى السلاح والذخيرة لوقف القتل والدفاع عن أنفسنا وعن مواطنينا». نحن بحاجة إلى صواريخ مضادة للطائرات وأسلحة أخرى، لأن «هذه الأسلحة لو توفرت ستستخدم للدفاع عن السكان المدنيين فقط».

الميل الأهم في السياسة الدولية يتقاطع مع إشارة اللواء إدريس بأنه «لا حل للأزمة في سوريا إلا برحيل الأسد عن البلاد»، وإن كان مؤكداً للروس والإيرانيين أنه لن يرحل، وأنهم لن يدفعوا بهذا الاتجاه، بل سيقاتلون بقوة لبقائه، فإن الحل الوحيد لوقف نزيف الدم في سوريا، ووقف المجازر والتدمير المستمر منذ عامين لن يكون بغير القوة العسكرية، فالحل السياسي للأزمة السورية لن يكون سلمياً بالضرورة، بل هو حلٌ عسكري كما تُشير كل المعطيات، والنظام لن يفكر بالرحيل قبل أن تقع نهايته المؤكدة.

ويمكن لنا الملاحظة بأن التحولات المشار إليها تزامنت مع الانتصارات الحقيقية للجيش الحر، الذي تمكن من تحرير محافظة الرقة، وتستمر المعارك في مطارات «منغ» العسكري و«حلب الدولي» وفي دير الزور وإدلب لاستكمال تحرير المنطقة الشمالية الشرقية لسوريا من أي وجود للنظام، وباتت كتائب الجيش الحر على مرمى حجر من ساحة العباسيين التي احتلت فيها بعض المنشآت، وهي الآن قاب قوسين أو أدنى من كتابة سطر النهاية في ملحمة الثورة السورية.

الافتتاحية

الائتلاف الوطني وتأكيد الشرعية الجديدة

سامي شيحان

قرر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة عقد اجتماع طارئ يومي ١٢ و ١٣ آذار/ مارس الجاري في مدينة اسطنبول التركية، لاختيار هيئة تنفيذية من مختلف الأطياف السورية وشخصيات المعارضة، لتشكيل إطار سياسي يسهم بتفعيل الدور السياسي والتمثيلي للمعارضة بشكل عام، وكاستجابة لشرط الجامعة العربية بهدف تسلّم مقعد سوريا فيها لاحقا، في إطار تأكيد الشرعية التمثيلية لقوى الثورة والمعارضة مقابل شرعية النظام المندحر. وقال الأمين العام للجامعة نبيل العربي في هذا الصدد إن الائتلاف هو المحاور الأساسي والممثل للشعب السوري، ويجب أن يكون السلطة التنفيذية، وهذا ما نص عليه قرار الجامعة الأخير بخصوص سوريا. وقد استنكر نظام الأسد موافقة وزراء الخارجية العرب على الاعتراف بالائتلاف الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب السوري، واعتبر بيان لوزارة الخارجية والمغتربين أن ذلك «انحيازا لصالح جهات عربية وإقليمية ودولية تستحضر التدخل العسكري الخارجي في الأزمة، وتعرقل أي حل سياسي يقوم على الحوار الوطني». وعلية يرفض البيان أي دور أو تمثيل للجامعة في الجهود الدولية اللاحقة لحل الأزمة السورية سلمياً، في ظل سياساتها المنحازة والسلبية. بالمقابل رحب المجتمع العربي والدولي بقرار جامعة الدول العربية منح ائتلاف المعارضة مقعد الدولة السورية، اعترافا بشرعية الثورة وشرعية المعارضة، ونتيجة للتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب السوري لإجبار العالم علي تبني الائتلاف. واعتبر أن قرار الجامعة جاء في الاتجاه الصحيح رغم تأخرها في الرد على انتهاكات النظام لحقوق الانسان وحقوق الشعب السوري. وهذا يفترض بالمعارضة السورية ممثلة بالائتلاف الوطني أن ترتقي إلى مستوى المسؤولية التي ألقيت على كاهلها، باعتبار تمثيل الشعب السوري في الجامعة العربية خطوة أولى باتجاه تمثيله في الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية، وتمثيله مصالح الشعب السوري في مستوى العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم، ونقل الاعتراف السياسي لهذه الدول بالمعارضة والائتلاف من المستوى السياسي إلى المستوى القانوني الحقوقي.

حرية – العدد (٢٧) ٢٠١٣/٣/١١

«اليسار» وصياح الديك الكذاب!!

نبيل حيفاوي

«قالوا للديك أن يصيح، فقال كل شيء في وقته مليح»

في غضون ثورات الربيع العربي، بدا واضحا للعيان اضطراب مواقف وأفكار عدد ليس بقليل من تيارات «اليسار»، وأولا بأول اتجه هذا اليسار إلى الاستقرار على أرض واحدة مع الأنظمة التي خرجت الشعوب العربية للثورة عليها.

لقد اختلفت درجة محاباة هذا اليسار للأنظمة من بلد إلى آخر. والمفارقة المريعة أن يذهب نفر كبير منه إلى التكامل مع مواقف الأنظمة الأشد قمعا ووحشية، نقصد النظامين الليبي والسوري، عندما نزلت الشعوب إلى الساحات والميادين والشوارع، مطالبة بالتغيير، ومنادية بالحرية، بينما كانوا قد بشّروا بإسقاط الأنظمة الدكتاتورية، في السبعينيات والثمانينات، عندما كانت حالة الشعوب واستعداداتها الموضوعية غير مهيئة بعد.

في مقاربة هذا «اليسار» للثورة الليبية، كان التوجس، الساذج أو المفبرك، من أطماع الدول الغربية بالنفط الليبي، مرتكزا صاغوا على أساسه موقفهم المناهض للثورة، متناسين تماما تسليم نظام القذافي نفطه للشركات العالمية، وتفكيكه لكل المفاعلات النووية، والصناعات العسكرية، بإشراف أميركا والدول الغربية، للحفاظ على وجوده في السلطة.

ومن زاوية أخرى، قام هذا «اليسار» ببث الذعر من مجيئ القوى «السلفية والإسلامية» بعد سقوط نظام القذافي، إلى جانب استخدام فزّاعة تقسيم ليبيا إلى دويلات وقبائل.

مثل هذه الادعاءات تعدُّ وصفة جاهزة على الدوام، على سطح الخطاب الايديولوجي «للقوميين واليساريين»، يلاحقون به إرادة الشعوب لإحباط مساعيها للحرية وبناء المجتمعات المدنية وإقامة دولة المواطنة.

لم يكن لهذا الخطاب ممثلين داخل «النخب الليبية»، وإن وجدوا فهم على عدد أصابع اليد الواحدة.

لكن بعض التيارات «القومية واليسارية»، من البلدان العربية الأخرى (مصريون وسوريون وفلسطينيون ولبنانيون وأردنيون، وسواهم) ، قامت بأوسع حملة لإحباط الشعب الليبي، أو إرباكه على الأقل. وكان أن استغلت التدخل الدولي عسكريا (قوات الأطلسي)، بقرار من مجلس الأمن، لتصرخ صرختها العزيزة عليها:

«المؤامرات الإمبريالية»، وراحت تتباكى على «الدم الليبي»، وكأن النظام الدموي في ليبيا، كان حريصا على شعبه. وكشفت الأحداث أن القذافي كان متجها لمسح بنغازي عن الخارطة، لولا معاجلة القوات الفرنسية بتحطيم جحافله على أبواب المدينة. ولا غرو أن قوات القذافي قتلت عشرات الآلاف من الليبيين في مصراتة والزاوية والزنتان واجدابيا وبقية المدن الليبية، ولم نسمع من «اليساريين والقوميين» صرخة واحدة للحفاظ على دماء الليبيين.

أما خوف هؤلاء المزعوم من مجيئ «القاعدة والأصولية» إذا سقط نظام القذافي، فقد تهاوى عند انتصار الثورة، عندما تشاركت كل أطياف الشعب الليبي بالحياة السياسية، ولم تكن الحركات الأصولية ذات وزن كبير في البنية الجديدة للنظام الوليد. وعلينا أن نتذكر هنا ما أعلنه القذافي من استعداده للتحالف مع القاعدة، وهو يترنح تحت ضربات الثوار، المدعومة من الأطلسي، بالضد من دعايته في المراحل الأولى للثورة، عندما ذهب لكسب ود الغرب والرأي العام العالمي، بوصف الثورة «إرهابا» تقوده القاعدة.

لكن الثورة السورية لاقت في خطاب هؤلاء «اليساريين والقوميين» درجة أعلى من التشويه المتعمد، ومنذ أيامها الأولى، فبعد أن رفع هؤلاء شعار: «إسقاط النظام»، منذ أواخر السبعينيات وطوال فترة الثمانينيات، بوصفه نظاما «دكتاتوريا قمعيا لا وطنيا»، وحينها لم تكن الظروف الموضوعية مهيأة لتحقيق هذا الشعار، اختاروا في زمن الثورة الشعبية الوقوف إلى جانب النظام، وبذرائع لها أوّل وليس لها آخر. فمن دفاترهم الصفراء البالية والمتهالكة قذفوا بوجه الشعب والنشطاء، مقولة: غياب القيادة الثورية، عدم طرح قوى الثورة «برنامجا ثوريا». وبدأوا التحذير من العنف والعسكرة، قبل انشقاق جندي سوري واحد عن جيش النظام، أو حمل السلاح من قبل الشباب الثائر. وسرعان ما رددوا دعاية النظام حول «سلفية وإسلامية» تقود الثورة (ولم يخجلوا من اتهام الثورة بأنها مخطط إمبريالي، وحتى صهيوني)، الهدف من ورائه تدمير الدولة السورية (لاحظوا اختزال هؤلاء للدولة بالسلطة)، فالشعب السوري قام ليسقط سلطة نظام لا ليدمر دولة، والسلطة هي التي شرعت بتوجيه الصراع نحو تدمير البلد و«الدولة» إذ عجزت الدكتاتورية عن الحفاظ على السلطة، فاختارت القتل والتدمير بشكل لم يشهد له التاريخ السياسي مثيلا.

بقليل من التدقيق في خطاب هذه التيارات، يمكن ملاحظة خوفها، من التغيير، وكأن لسان حالها يقول: «اللي بتعرفه أفضل من اللي بتتعرف عليه». خاصة وأن هذه التيارات وجدت حالها على هامش الحياة، معزولة عن السياسة الثورية التي صنعتها الكتل البشرية الواسعة من الشعب السوري. وحين حاولت النهوض من نومها الطويل، لم تكن بنيتها الفكرية والسياسية، وتكوينها الاجتماعي، يتيحون لها الانخراط بالنشاط الثوري، لأنها بطبيعتها الانتهازية كانت تتوهم أنها المرجع والقيادة للنضال في سوريا. ولأنها لم تواكب مستوى التطور في صفوف الشعب، راحت تبحث عن «مكانتها الذاتية» بطرح سياسات تصطدم بالشعب، وتتناقض مع مسيرته الثورية، وتلتقي بشكل أو بآخر مع النظام، مع استيعاب الأخير لبعض طروحاتها في «التغيير والإصلاح»، وحتى في انتقاد بعض ممارسات النظام. فهو يريد منها فقط أن توجه سهامها ضد الثورة التي تؤرق وجوده. وترك لها هامشا للادعاء بأنها «معارضة ووطنية أيضاً» ، ليوظف حصيلة نشاطها الإعلامي، في تدعيم ادعائه بالاستعداد للحوار من أجل «الإصلاح والتغيير».

في طرح هذه التيارات لفكرة «سلمية « الثورة، جعلت المسؤولية عن الصراع الدموي العنيف والمدمِر ملقاة على الشعب الذي تحمل القتل وهو أعزل لفترة طويلة دون أن يطلق رصاصة واحدة، إلى أن وجدت قوى الثورة نفسها بين أن تستسلم خوفا من القتل، أو تستمر مع ما يستدعي ذلك من الدفاع عن النفس، فاختار الشعب الاستمرار في الثورة، سلميا، مع قدر من التسلح الفردي بالأسلحة الخفيفة. ومع تطور القتل بكافة أنواع الأسلحة سعى الثوار لتوفير ما يمكن توفيره من أسلحة لتعزز صمودهم وردع آلة القتل الدموية. وترافق ذلك مع ازدياد الانشقاقات داخل الجيش، رفضا منهم لقتل شعبهم، وانتقال العدد الأكبر منهم إلى صف الثورة والقتال دفاعا عن المواطنين.

الواضح في موقف هذه التيارات هو أنها تناهض أهداف الثورة لا وسائلها وأشكال نضالها، لكنها وجدت في تداعيات الصراع في سوريا إلى «العسكرة»، ضالتها المنشودة للإفصاح عن رفضها لهدف الثورة في إسقاط السلطة، بما يعنيه ذلك من إلقاء المسؤولية على الشعب في انتقال الصراع إلى المواجهة المسلحة.

ولعل كشف قناعها من قبل ثورات الربيع العربي ككل، يبين أن اعتراضها على الثورتين، المصرية والتونسية، لم يأت بسبب عسكرتها ولا بسب تبوء «الإسلاميين» مراكز السلطة في المرحلة الانتقالية في البلدين، إنما لموقفهما من ثورة الشعب السوري، وإدانتهما لسياسة السلطة السورية تجاه شعبها. فالإسلاميون في طهران وحزب الله لهم مكانة معززة ومرموقة في خطاب «اليسار». الأمر الذي يدحض «أيديولوجيتهم» التي طالما ادّعت «العلمانية».

في العمق تتشكل أزمة هذه القوى من عجزها وفشل برامجها، وبالتالي شعورها بافتقاد أي دور لها في المجتمع السوري. وبطبيعتها كقوى هامشية لا وزن لها، ظهرت على حقيقتها الانتهازية.

إن حال هذه القوى، كالديك الكاذب، كما يقول الفلاحون على الديك الذي يصيح من أول الليل، ومع اقتراب الفجر، يهده التعب فيغط في نوم عميق، ولا يصيح أبدا.

ما يفعله الفلاحون بالديك الكذاب، هو التخلص منه!!!

ومآل هؤلاء يشبه الديك الكذاب، حيث لم يعد الشعب بحاجة لهم، فهم عبء على التقدم، لا يرون خيوط الفجر، بل ويخشون منها.

القضاء في ظل الطغيان والفساد

نعيم نصار

يعرف السوريون أن القضاء الذي يحتكمون إليه في نزاعاتهم الحياتية، عانى ويعاني من آفات عدة أهمها الفساد والاستبداد، ومؤتمرات حزب البعث القطرية كانت تحبل بالنقاشات عن فساد القضاء والقضاة، ويتذكر السوريون أن مرسوماً جمهورياً سرح بموجبه أكثر من ٨٠ قاضياً في سوريا، وذلك في سنوات حكم رئيس النظام السوري الابن، ولكي نعرف أهمية هذا الرقم ودلالته فإن عدد قضاة سوريا حتى اللحظة هو ١٥٢٠ قاضي فقط لا غير، طبعاً ليس بالضرورة أن يكون بعض من سرحوا بالمرسوم فاسداً، فقد تكون تصفية الحسابات ذاتها قد أوصلت بعض القضاة النزيهين إلى القائمة التي شملها ذلك المرسوم.

حديثنا طبعاً عن القضاء العادي، فنحن لا نقصد القضاء الاستثنائي، (محكمة أمن الدولة التي ألغيت شكلاً وبقيت مستمرة في شكل آخر هو محكمة الإرهاب الجديدة، ولا نقصد المحاكم الميدانية). ويكفي أن تسأل أي محامي جديد لم يمض في مهنته أشهراً عن أحوال القضاء ليشرح لك المطولات، ويبدأ بسرد وقائع جرت معه وأمامه على الأرض، وقائع فساد علني مرعبة تحكي قصة مؤسسة كان يفترض بها أن تكون حامية للناس وحقوقهم وإذا بها تتحول إلى مؤسسة نهب أموال وظلم.

حكي من أرض المحاكم

أحد المحامين العاملين على الأرض سنطلق عليه اسم (عادل) ونتكتم على اسمه الحقيقي حرصاً على سلامته، أمضى حتى الآن أكثر من ٢٠ سنة في المحاماة، خصّ منبر (حرية) الإعلامي بكلام ووقائع حدثت على الأرض، ومنها أن قاضياً في المنطقة التي يشتغل بها، تراهن عليه اثنان من الناس العارفين بفساده، وكان على رأس عمله وراء القوس يحكم بين الناس، حيث قام أحدهم بمحادثته هاتفياً والطلب منه قبول الدعوة على فطور دسم في هذه اللحظة بالذات، طبعاً قبل القاضي إياه الدعوة فوراً، وقام بتأجيل كل القضايا المعروضة أمامه في ذلك اليوم إلى تاريخ لاحق.

يذكر المحامي (عادل) أيضاً أن فساد القضاة متعدد الأشكال، منها قبول الهدايا العينية مثل الألبسة والأطعمة والأموال، ومثل قبول الدعوات إلى سهرات في المقاصف، وبعض أشكال فساد القضاة يكون من خلال الحصول على نسبة مالية من حصة رابح الدعوى التي يحكم فيها القاضي، أو من خلال رشاوى مالية، مبالغ كاش.

وهناك قاضي كان يشغل موقع رئيس محكمة البداية، يُشغل معه شخص من خارج الجسم القضائي، لكنه متعاون معه من ناحية الفساد المالي، وكان هذا الشخص ينظم الدعاوى، ويسلمها للقاضي ويحسمها القاضي خلال ٣ أيام. وهناك نوع من القضاة يتعاون معهم محامون يشبهونهم في الفساد، وهنا يوجه القاضي المواطنين نحو اسم هذا المحامي المتعاون معه، وطبعاً غالباً ما يتقاسم القاضي والمحامي الحصص المالية التي حصّلها المحامي من المواطنين.

فورة الحماسة

يأتي إلى كرسي وزارة العدل بعض الأشخاص الذين يملكون حماسة، ويبدو أنها حماسة غير العارف بمدى واتساع الفساد في المنظومة القضائية، ونتذكر في السياق أن احد وزراء العدل قد صرّح مع بداية استلامه، عن إصرار وزارة العدل والمؤسسات القضائية المعنية على مكافحة الفساد، وطالب المحامين والقضاة بالتعاون معاً لضبط الفاسدين، لكنه لم يقدم رؤية واضحة لمكافحة الفساد في واحدة من أخطر وأهم مؤسسات الدولة، المؤسسة القضائية. وطبعاً ذهب هذا التصريح أدراج الرياح. وفي سياق تاريخ الحديث عن واقع القضاء تحدث مرة المحامي (عبد الوهاب بدرة) في الرقة عن تدخل السلطة التنفيذية ممثلة بوزير العدل، ويذكر أن إحدى الدعاوى حسمت لصالح أحد عناصر الأمن، وحين سئل عن السبيل لتغيير واقع القضاء الفاسد قال: (يجب تسريح ٧٠٪ من القضاة السوريين، وطالب بدرة بتفعيل المادة ٨١ من السلطة القضائية الذي يحظر على القاضي أن يكون منتمياً إلى أي حزب سياسي، كما طالب بتسريع إجراءات التقاضي.

ولا ضير أثناء الحديث عن فساد الجسم القضائي من المرور على العطالة والبيروقراطية وعدم البناء على جهود سابقة التي تعيشها المحاكم ووزارة العدل، فقد ذكرت وكالة أنباء النظام سانا في عام ٢٠١٢ أن وزارة العدل شكلت في الخامس من نيسان/ ابريل لجنة لإعداد مشروع قانون جديد لأصول المحاكمات المدنية.

وتعقيبا على تشكيل هذه اللجنة قال الدكتور محمد واصل عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق وأحد أعضاء اللجنة: من خلال دراسة هذا القانون تأصيلا وتعميقا أرى أن هذا القانون يساعد القضاة في حسم المنازعات بأسرع وقت ممكن ولا يعيق عملهم، مضيفا أنه سبق تشكيل لجنة بهذا الخصوص قبل سنتين، أعدت مشروعا متكاملا لقانون جديد لأصول المحاكمات المدنية، تلافى كل الثغرات التي كانت موجودة في القانون النافذ، كما تم التعرض فيه لكافة المسائل الفنية والقانونية من أجل تسهيل إجراءات التقاضي وإيصال الحق لأصحابه، وهذا المشروع جاهز الآن. ولفت واصل إلى ضرورة أن يتم اعتماد مشروع القانون المذكور الذي أعدته لجنة متخصصة، درست المشروع على مدار عام كامل، ورفعته إلى وزير العدل، متسائلا عن أسباب إعادة تشكيل لجنة جديدة لدراسة الموضوع نفسه، وإعداد مشروع قانون جديد، معتبرا أن اللجنة الجديدة لن تضيف شيئا إلى دراسة مشروع القانون الذي أعدته اللجنة السابقة، بناء على دراسة كل القوانين المعمول بها في المنطقة العربية وفرنسا، وأخذت منها أفضل النصوص وضوحا واستقامة وتأدية لمهمتها وغايتها في سرعة الفصل في الدعاوى، التي هي المهمة الأساسية للقضاة في أعمالهم.

تفاصيل الفساد

ونعود إلى المحامي (عادل) الذي شرح لنا بالأمثلة الواقعية عن تفاصيل الفساد في المحاكم، تفاصيل مرعبة تجعل كامل المنظومة القضائية تعيش الفساد، ومن يريد النزاهة لابد أن يطرد خارج هذه المنظومة.

فمثلاً تحتاج الدعوى العادية إلى ٨٠٠ ل.س طوابع، لكن رئيس الديوان في المحكمة يأخذ من المحامين مبلغ ١٥٠٠ ل.س، وإذا اعترض محامي ما على ذلك فإن أوامر رئيس الديوان توزع على بقية الموظفين في المحكمة لتعقيد عمل هذا المحامي الذي يحتاج إلى أوراق وثبوتيات من دوائر المحكمة ذاتها.

وفي أحد الدعاوى في محافظة حلب، طلب رئيس الديوان مني (والكلام للمحامي) مبلغاً من المال لأحصل على ورقة إخلاء السبيل لـ٣ أشخاص. وحين دفعت له مبلغ ٥٠٠ ليرة سورية فقط استنكر الأمر وقال: (وهل نحن نشحذ).

ترى هل من النافع هنا التذكير بتعريف الفساد وفقاً للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي تعتبره: ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال، ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية .

وأذكر أن قاضياً أعرفه بشكل شخصي، وكان قاضي تحقيق سرح ضمن دفعة الـ٨٦ قاضي، لكنه بقي يشغل أمواله بالفائدة لسنوات مع أحد المرابين المعروفين في المنطقة التي اشتغل فيها.

تلك هي حال القضاء السوري العادي الذي يحتكم السوريون إليه حتى الآن، وفساده وإفساده كان تدبيراً ضرورياً لتكتمل حلقات إفساد كامل المنظومة الحكومية من قبل سلطة الاستبداد التي برعت في نهب الأموال العامة والخاصة. وما حال الفساد في القضاء إلا أحد الأسباب المباشرة التي جعلت الشعب السوري يثور وينزل إلى الشوارع في ١٥-٣-٢٠١١ مطالباً بالحرية والعدالة والكرامة. ونظن أن وصوله لغايته بات قريباً رغم كل الأثمان الباهظة التي يدفعها من دم أبنائه.

اللبنانيون يستضيفون بصمت آلاف اللاجئين السوريين في منازلهم

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤ مارس/ آذار ٢٠١٣

© UNHCR/R.Knupfer

صويري، لبنان، ٤ مارس/آذار مع تدفق المزيد من السوريين إلى لبنان، تقوم آلاف العائلات بالترحيب بضيوف غير مدعوين في منازلهم، الأمر الذي تسبب في تزايد عدد السكان في الكثير من قرى محافظة البقاع اللبنانية.

ومنذ بدء النزاع في سوريا في مارس/ آذار ٢٠١١، تم تسجيل أكثر من ٣٢٠،٠٠٠ سوري كلاجئين، أو تقدموا بطلب التسجيل في بلد لا يزيد تعداد سكانه عن ٤,٥ مليون شخص. ووفقاً للحكومة فإن هناك ما يقرب من مليون سوري، من ضمنهم عمال سوريون لحقت بهم عائلاتهم.

وقد شكل هذا التدفق عبئاً اقتصادياً واجتماعياً هائلاً على بلد لا تزيد مساحته عن ربع مساحة سويسرا. إلا أن كل ركن من أركان هذه المنطقة الواقعة على الحدود الشرقية، فإن أناساً مثل فادية وزوجها أبوعلي لا يزالون يفتحون أبواب بيوتهم ويتقاسمون مواردهم المتواضعة مع العائلات التي تعاني من الصدمة.

وتقول نينيت كيلي، ممثلة المفوضية في لبنان: «لا أعتقد أن هناك بلداً قدم للاجئين أكثر مما يقدمه لبنان[قياساً لحجمه، إذ يعطيك كل مجتمع أمثلة مقنعة على المصاعب والتراحم والتحمل وعلى أفضل ما في النفس الإنسانية».

يعيش كل من فادية وأبو علي في منزل متواضع في قرية صويري غربي البقاع، ولكن لديهما غرفة إضافية قدماها للاجئين المحتاجين بعد اندلاع القتال عبر الحدود.

كانت الحاجة إلى المأوى ماسة للغاية، وقد انتهى بهما الأمر إلى استضافة ثلاث عائلات فرت من جديدة عرطوز، وهي ضاحية بالعاصمة السورية، دمشق، وذلك في أبريل/ نيسان من العام الماضي. في البداية، عاشت العائلات الثلاث معاً في غرفة واحدة، ولكنها كانت مكتظة للغاية؛ إلى أن قام مجلس اللاجئين الدنماركي، شريك المفوضية، بتشييد منزلين في فناء منزل فادية.

تقول أمينة محمد التي جاءت إلى هنا بصحبة والدتها المسنة وابنتها: «كنا سنجد أنفسنا نعيش في الشارع لولا السيدة فادية».

إلا أن كرم الضيافة التي أبدته فادية وزوجها يتكرران كثيراً في قريتهما. فالعائلات المضيفة في صويري توفر المأوى لنحو ٥٠٠ عائلة سورية أو ٣،٠٠٠ شخص. وقد تسبب الواصلون الجدد في ارتفاع عدد سكان القرية بما يقرب من ٤٠٪.

في تلك الأثناء، ومع عبور المزيد من السوريين للحدود، بات البحث عن مكان للإقامة أصعب. وتقول أمينة: «يرغب العديد من أقاربنا في الهرب من القتال، ولكنهم لا يستطيعون المجيء لأنهم لا يعرفون إلى أين يذهبون أو أين يعيشون. يعرف الناس في سوريا أن العثور على مأوى في الوقت الحالي صعب».

وقد ساعدت المفوضية وشركاؤها على معالجة الوضع بعدة طرق. في البداية، قامت المفوضية بتمويل ترميم ٧٠٠ منزل تمتلكه العائلات التي ترغب في تقديم المساعدة. وقد وفرت هذه المنازل المأوى لأكثر من ٢،٠٠٠ لاجئ في أنحاء البلاد.

وقد وافق مجلس اللاجئين النرويجي على استكمال تشييد ٧١ منزل يمتلكه لبنانيون في البقاع وعكار مقابل السماح للاجئين السوريين بالبقاء في المنازل بشكل مجاني لمدة عام. ومنذ أبريل/ نيسان ٢٠١١، قام مجلس اللاجئين النرويجي بترميم ٥٨٩ وحدة سكنية، و٨٨ «مأوى جماعياً» كما يطلق عليه، إضافة إلى إصلاح أسقف ٦٩٢ منزلاً. وقد عاد عمل المجلس، بتمويل جزئي من المفوضية، بالنفع على أكثر من ٢،٠٠٠ عائلة. وستبدأ في الأسابيع القادمة منظمة Premier Urgence، وهي شريك آخر، بإصلاح ملاجئ ٤٥ عائلة.

ويتم أيضاً استخدام المباني العامة من أجل إيواء اللاجئين. وتواصل الحكومة والمفوضية وشركاؤها تحديد المباني العامة الشاغرة التي يمكن تجديدها من أجل استخدامها كمراكز جماعية، لتوفير المأوى للعائلات السورية التي تصل إلى لبنان.

ومنذ بداية العام، تلقى أكثر من ١٥،٠٠٠ شخص المأوى في أنحاء البلاد في تلك المباني المُجددة. ففي بلدية مدوخا بالبقاع، على سبيل المثال، انتقلت ١٤ عائلة (٧٥ شخصاً) إلى إحدى المدارس الشاغرة التي تم تجديدها في وقت لاحق.

تقول رضوى، وهي إحدى المقيمات، إن الظروف كانت صعبة للغاية عندما انتقلوا إلى هنا: «في البداية كان هناك مرحاض واحد صغير للجميع وكان علينا جميعاً أن نعيش في الغرفة الوحيدة القابلة للسكن». وقد قام مجلس اللاجئين الدنماركي، بدعم من المفوضية، بتجديد المبنى. فقد تم إنشاء مطبخ جماعي وترميم ١١ غرفة إضافة إلى تشييد مرحاضين إضافيين.

عبَّرت فادية عن المحنة التي مرت على ضيوف منزلها وعشرات الآلاف الآخرين من اللاجئين السوريين في لبنان، حيث تقول: «اضطر هؤلاء الناس إلى تحمل أحداث غير عادية». وأضافت أن العديد خلفوا وراءهم أفراداً من العائلة، منهم من هو مريض أو مصاب ولم يستطع القيام بالرحلة. وتقول المستضيفة المتعاطفة: «إن القلق على من تركوا وراءهم يتسبب لهم بالمرض».

ريم السالم ×تم تغيير الأسماء لأسباب تتعلق بالحماية

للإطلاع:

www.unhcr-arabic.org/5135b9b56.html

منظمة «أطباء بلا حدود» تؤكد انهيار النظام الصحي في سوريا

B.B.C عربي ٧ آذار ٢٠١٣

رسمت منظمة «أطباء بلا حدود» صورة قاتمة لوضع النظام الصحي في سوريا على خلفية الصراع الدائر بالبلاد منذ نحو عامين. وقالت المنظمة في تقرير لها إنّ النظام الصحي انهار وأنّ ثلث عدد المستشفيات العامة أصبح خارج نطاق الخدمة. وقالت ماري بيير آلي الطبيبة بالمنظمة: «يتم استهداف المعونات الطبية، وتدمير المستشفيات، واحتجاز الطواقم الطبية.»

حيث ذكرت «أطباء بلا حدود» أنّ المستشفيات والأطباء والمرضى يتعرضون لهجمات مباشرة، وأنّ كثيرين من أفراد الكادر الطبي المدرّب فروا إلى خارج البلاد. وأفضت الهجرة الجماعية للكوادر الطبية إلى وجود عاملين بمجال الصحة لا يتمتعون بالخبرة ويحاولون تقديم الرعاية، بحسب المنظمة.

وجاء في التقرير أنّ: «أطباء الأسنان يجرون عمليات جراحية بسيطة، والصيادلة يعالجون المرضى، والشباب يتطوعون للعمل بالتمريض.» واعتبرت المنظمة أن الصراع «استهان بمبدأ الرعاية الصحية.» موضحةً أنّ الأطباء أصبحوا يصنفون باعتبارهم «أعداء للدولة» بسبب علاجهم للمصابين في الصراع، وإنّ الجانبين يستخدمان المستشفيات كجزء من استراتيجية الحرب. وفيما تستهدف الغارات الجوية للقوات الحكومية منشآت طبية، بدأ مسلحو المعارضة تصنيف منشآتهم على أنها «مستشفيات الجيش السوري الحر»، وهو ما يزيد من مخاطر التعرض لهجمات. وعلى نحو متزايد، تتوارى أنشطة الرعاية الطبية، حيث تقام مستشفيات ميدانية في الكهوف والمنازل والحقول. وحتى هذه المستشفيات يتم استهدافها. علماً أنّ الأمم المتحدة تقدّر عدد ضحايا الصراع حتى الآن ب٧٠ ألف قتيل.

للإطلاع:

http://www.bbc.co.uk/arabic/mid-dleeast/2013/03/130307__syria__un__peacekeepers__msf.shtml

السوريون العلويون والهلال الشيعي

محمد سليم

لا شك أن العامل المذهبي الشيعي حاضر بقوة في السياسة الإيرانية، لاسيما إزاء المنطقة العربية، وإذا كان صعباً القطع بما إذا كان هذا العامل ينتمي إلى دائرة التكتيك أم إلى دائرة الاستراتيجيا، إلى دائرة الوسائل أم إلى دائرة الغايات.. فإننا نستطيع الحديث بقدر كبير من الاطمئنان حول تفصيل محدد: علاقة إيران بالنظام السوري.

يسلّم الكثيرون بالرابط المذهبي بين إيران (الشيعة) وبين نظام آل الأسد (العلويين)، والواقع أن المرء لا يحتاج أن يكون علّامة في المذاهب الإسلامية ليدرك أن هذا من بين أكثر الأخطاء شيوعاً هذه الأيام، ذلك أن ما يربط الشيعة بالعلويين ليس بأكثر مما يربطهم بالدروز أو الإسماعيليين، بل إن خلافات الشيعة العقيدية مع العلويين تكاد تكون أكثر عمقاً وجذرية من خلافاتهم مع السنة. أما التحالف الذي جمع النظام السوري مع إيران، فقد فرضته مصالح متبادلة، ولعبة توازن خدمت كلا الطرفين المتحالفين، وبالتالي فهو حلف ينتمي إلى دائرة السياسة أكثر بكثير من انتمائه إلى دائرة العقيدة.. بل إنه لا ينتمي إلى دائرة العقيدة أصلاً.

في الستينات من القرن الماضي، شاع في سورية مصطلح (عدس)، وهو مكون من الأحرف الأولى لـ (علويين؛ دروز؛ إسماعيليين)، ذلك أن ضباطاً بعثيين ريفيين، من الطوائف الثلاثة، قد وجدوا أنفسهم وسط محيط سني (مديني في أكثريته)، فأرادوا اصطناع عصبية يتماسكون حولها، هوية زائفة عبّر عنها الضابط البعثي (العلماني) محمد عمران بقوله: «إنه تحالف الفاطميين».. وسرعان ما بدا أن هذا التحالف غير مقدس، إذ انقلب (الفاطميون) على بعضهم، وتبادلوا التخوين بل والذبح.. ليتضح أن ما فرقهم هو تماماً ما جمعهم: السياسة (بمعناها الأكثر ضيقاً والأكثر وضاعة). بالطبع لو كان هؤلاء ملتزمين بتعاليم مذاهبهم العقيدية، أو حتى مطلعين على تاريخ العلاقة بين هذه المذاهب، لما دخلوا هذا الحلف أصلاً. لقد انتهى الجوار العلوي الدرزي في وادي التيم إلى مذابح سال فيها دم غزير، وكذلك كان حال الجوار العلوي الاسماعيلي في مناطق من الساحل، أما قرابة الدروز والإسماعيليين فهي أكثر «عراقة» و«متانة»، فقد نشأ المذهب الدرزي في كنف الدولة الفاطمية الاسماعيلية، غير أن الدولة الفاطمية نفسها هي التي قضت على هذا المذهب، وطردت اتباعه من مصر، على اعتبار انهم هراطقة محرفين وكفرة.. وبالطبع فقد كان الدروز ينهلون من القاموس نفسه في «مديح» أبناء عمهم!

إنه تاريخنا البغيض.. ولكنه تاريخنا على كل حال، وإذا كان لنا أن نواظب على قراءته، فلكي نعرف كم لعبت السياسة أدواراً قذرة في صياغة الطوائف وفي صياغة علاقاتها..

اليوم يعود هذا التحالف نفسه، مؤسساً على أسطورة (الجذر الشيعي الواحد)، وهي أسطورة لا تقل سذاجة عن أسطورة القرابة بين العرب واليهود (أولاد العم) المؤسسة على الانحدار من جد واحد: النبي ابراهيم.

فلماذا يستطيع الجذر الشيعي ما لم يستطعه الجذر الإسلامي الأعمق (جمع هذه الأقليات مع بعضها وجمعها إلى السنة)؟! ثم ماذا عن هذه الإضافة الطريفة إلى تحالف اليوم: المسيحيون؟! فأين الجذر المشترك هنا؟ وأين العقيدة؟

لا وجود للعقيدة، بل هو تحالف عشائر صغيرة يجمعها الخوف من عشيرة كبيرة (السنة)، يظنونها واحدة متماسكة، بلون واحد وهدف واحد: القضاء على الأقليات!

إنها السياسة كما اعتادها مشرقنا العربي المبتلى بالملل والنحل: ممزوجة بالمذهبية، ومركبة على هواجس الطوائف العتيقة وحساباتها الصغيرة.. وليس بعيداً عن ذلك هو الحديث عن الرابط الشيعي ـ العلوي، فنحن ببساطة أمام عصبة تنتمي إلى أقلية طائفية، تحكم بلداً ذا أكثرية مختلفة مذهبياً، وبلا أدنى شرعية سياسية أو وطنية (أو دينية)، ما جعلها تستنجد بكل ما أتيح لها من تحالفات وأوراق وشعارات، وكان أن امتدت إلى هذه العصبة يد قوية (إيران)، فانعقد تحالف مصالح متبادلة، ولن يكون مهماً لو كانت هذه اليد سنية أو مسيحية، دينية أو علمانية، يمينية أو يسارية..

سيكون على قدر كبير من السذاجة من يصدق أن النظام يحالف إيران بدوافع دينية تتطلب منه نضالاً من أجل إقامة دولة الهلال الشيعي الكبرى، أو أن إيران تحالف النظام للدوافع الدينية ذاتها، فتبسط حمايتها على العلويين خوفاً عليهم من الضياع..

قد يقول قائل: وما الفرق في ما إذا كان هذا التحالف مذهبياً أو سياسياً، طالما أنه تحالف وثيق يصعب فصم عراه؟

هناك فرق كبير جداً، فما يصح على النظام وحده في حالة التحالف السياسي، سوف يصح على عموم العلويين السوريين في حالة التحالف المذهبي العقيدي، فنكون عندها قد سلمنا بأن مكوناً سورياً، رئيساً وأصيلاً، هو جزء من مشروع خارجي، بل ومن طموح دولة أخرى. وهذا، فضلاً عن كونه خطير ومضر للغاية، فهو غير صحيح على الإطلاق.

هوامش

ياسر عطا الله

قال عبد الله الدردري، نائب رئيس الوزراء السوري السابق للشؤون الاقتصادية، والذي يشغل حالياً منصب كبير الاقتصاديين في الـ (إسكوا): «لست متأكداً أن سيكون هناك سورية لنعيد بناءها بحلول عام ٢٠١٥».

قد يكون الدردري محقاً، فربما لن يكون هناك سوريا بحلول عام ٢٠١٥، ولكننا من جهتنا متأكدون، مئة بالمئة، أنه سيكون هناك (في عام ٢٠١٥ وبعده.. وإلى الأبد) نظام ممانع (وإن لم يتبق لديه دولة يقودها)، وقائد ملهم (وإن لم يتبق لديه شعب يحكمه)، ووزير مصالحة وطنية (وإن لم يجد من يصالحه).. وشريف شحادة..

ألا فليخسأ الخاسئون!

×××××

كل يوم، تقريباً، يخرج قدري جميل ليفند ادعاءات «المغرضين» عن أن الاقتصاد السوري على وشك الانهيار، مؤكداً بطلان هذه الادعاءات، ذلك أن «اقتصادنا لا يزال متيناً وصامداً بل ومنتعشاً».. الرجل نفسه كان، منذ سنتين وشهر، من هؤلاء المغرضين، وكان يرى أن اقتصادنا على وشك الانهيار، علماً أنه لم يكن هناك يومها ثورة ولا حرب ولا تدمير.. فما الذي تغير؟

لقد اكتشف الاقتصاد السوري علاجاً شافياً.. لقد امتلك عصا سحرية: قدري جميل!

×××××

طالب الممثل بشار اسماعيل بتقسيم أراضي وأملاك التركمان في شاطئ اللاذقية، وآل طلاس في الرستن، على «فقراء العسكر وأسر الشهداء»

وقال على صفحته في (الفيسبوك): «أجمل المناطق على الشاطئ السوري هي القرى التي يملكها ويقطن فيها التركمان الذين أعلن القسم الكبير منهم انتماءه إلى السلطنة العثمانية، وخرج حاملاً السلاح في وجه الدولة السورية ليعلنوا أيضاً انتماءهم إلى جبهة النصرة الصهيونية.. أما آن الأوان أن تكون كل أملاكهم من أراضي وعقارات مُلكاً لفقراء العسكر المجندين وأسر الشهداء الذين قدموا دماءهم رخيصة فداء للوطن الغالي سوريا لأن بعد انتهاء هذه المؤامرة الكبرى لن يكون لهم مكان بيننا لا هم ولا أحفاد أحفاد أحفاد أحفادهم إلى يوم القيامة والدين، ولن نسمح ان يمتلكوا شبر من أرض سورية المقدسة لا هم ولا كل من خان هذه الأرض الطاهرة».

يلعب بشار اسماعيل هذه الأيام دوراً يفوق جميع أدواره الدرامية أهمية وخطورة، فبصراحته (مرادف مؤدب لـ وقاحته) غير المسبوقة، يقول ما يضمر جميع رجال النظام وشبيحته: «هذا ما سيحل بكم إذا ما هُزمت ثورتكم.. هذا ما سنفعله بكم إذا ما انتصرنا».

أخيراً عثر بشار اسماعيل على دور عمره: الفزاعة!

الحل على إيقاع الدب الروسي

هشام القاسم

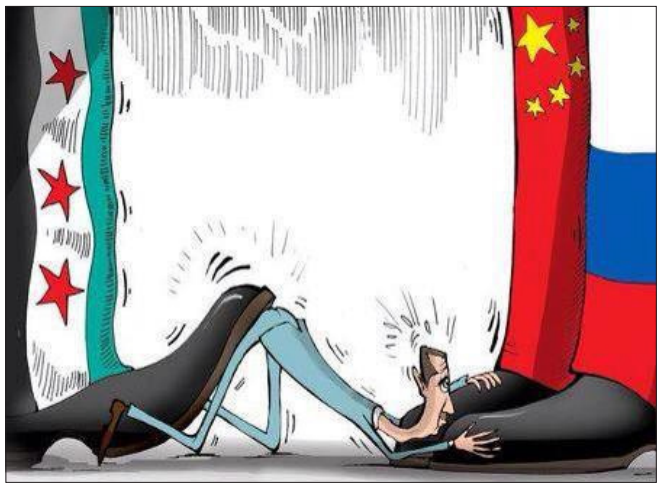

لا تزال عبارة «شهران وتنتهي الأزمة السورية» تحظى بقبول واسع، سواء في أوساط النظام، أو في أوساط المعارضة، ورغم أن اثني عشر (شهرين) قد مرت على اندلاع الثورة، إلا أن هذا لم ينقص من جاذبية العبارة، ولم يقلل من قدرتها على الإقناع..

اليوم، وبعد انحسار نسبي، تعود نبوءة الشهرين إلى البروز مجدداً، في حديث النظام كما في حديث معارضين، وإذا كان الطرفان يتفقان على هذه الفترة الزمنية فإنهما يختلفان، بالطبع، حول السيناريو الذي سيتبلور إثر انقضائها..

يقول الموالون إن النظام يقترب من الحسم على الصعيدين العسكري والسياسي، فهو يستعد لـ «تطهير دمشق من العصابات المسلحة، ولاستعادة السيطرة على حمص وتأمين الطريق بينهما، ولإطلاق حملة كبيرة على درعا لطرد جميع مقاتلي المعارضة».. وكل ذلك سوف يفضي إلى تنفيذ خطة (يقولون إنها موضوعة منذ زمن) تقوم على تأمين منطقة واسعة من الأراضي السورية (دمشق، والمنطقتين الجنوبية والوسطى، والساحل) وجعلها بمثابة نواة لـ «سورية الجديدة»، الخالية من المتطرفين المسلحين، والقابلة لتنفيذ «الحل السوري» (مؤتمر حوار وطني يفضي إلى إصلاحات تحت سقف الوطن) الذي أعلنت عنه القيادة السياسية. وبموازاة ذلك فإن «المؤامرة الدولية» (الغربية ـ القطرية ـ السعودية) تكون قد وصلت إلى طريق مسدود، بعد أن اصطدمت بجدار صلب من الممانعة الروسية الإيرانية، الشيء الذي سيجعل المعارضة المسلحة (وكذلك معارضة الخارج) تواجه مصيرها وحيدة، فتجد نفسها أمام خيارين: إما الإذعان والدخول في مفاوضات غير مشروطة، أو الاستمرار بالقتال كشراذم في بؤر محدودة، سوف تتساقط واحدة تلو الأخرى.. أما موقف المعارضين فيستند إلى قراءة مختلفة للموقف الدولي، إذ يرون أن الإدارة الأمريكية قد أدركت أن أي تأخر في التدخل الحاسم سوف يضع المنطقة برمتها على فوهة بركان، والتداعيات الجارية على الحدود العراقية واللبنانية خير دليل على ذلك. وقد بدا واضحاً من خلال مؤتمر روما أن هذه الإدارة قد حسمت أمرها، وهي تعد العدة لوضع سيناريو النهاية الوشيكة للأزمة السورية، وحسب هذه القراءة فإن واشنطن قد أمهلت موسكو شهرين لإقناع، أو إرغام، حليفها السوري، وللوصول مع إيران إلى حل مقبول على أن يتضمن تنحي الأسد.. وإذا ما فشل الروس مجدداً، فلدى واشنطن من البدائل ما يكفل حسم المسألة بطريقة مختلفة (تسليح المعارضة وربما مساندتها بحظر جوي)..

ولماذا شهران دوماً؟ ربما هو التكرار الذي يخلق نوعاً من الكليشات العصية على التغيير، أو، ببساطة، لأن شهراً واحداً قليل وثلاثة شهور.. كثير!

لا تحتاج قراءة الموالين إلى جهد كبير من أجل تفنيدها، فهي تعاكس كل المعطيات وتتناقض مع كل الوقائع على الأرض، فلا دمشق على وشك «التطهير»، ولا حمص قابلة للاستعادة، ولا وجود لأي إمكانية بتوجيه ضربة قاضية إلى درعا، أما تدخل حزب الله، الذي كان يعول عليه في تأمين خط حمص ـ الساحل، فقد بدأ يأتي بنتائج عكسية أضرت بالحزب ولم تفد النظام.. وكذلك فلا إشارات على أن أصدقاء المعارضة السورية (أطراف المؤامرة الكونية) هم على وشك نفض أيديهم، بل على العكس، إنهم يظهرون استعداداً متزايداً لتطوير مستوى دعمهم، وبعضهم (السعودية وقطر وبريطانيا) بات أكثر إلحاحاً فيما يتعلق بتزويد المعارضة بأسلحة نوعية..

وماذا عن شهري المعارضة؟

لا شيء يؤكد أن «مهلة الشهرين الممنوحة إلى الروس»، هي رواية صحيحة، وبغض النظر عن نقص المعلومات في هذا الشأن، فإن فكرة المهلة بحد ذاتها تبدو مناقضة لواقع الحال.. حال السياسة الأمريكية إزاء سورية، وحالها إزاء الدور الروسي.. كل المعلومات المتوافرة تقول إن أوباما لا يزال على موقفه، أو بدقة أكثر: لا يزال ملتزماً بجوهر موقفه، فلا تدخل عسكري في سورية، ولا نية لإنشاء مناطق حظر جوي، ولا نية كذلك لدعم المعارضة المسلحة بما يكفيها لحسم المعركة وحدها ومن ثم فرض شروطها ورؤيتها للحل.. أوباما، على ما تقول جميع المعلومات والإشارات، يريد اجتراح حل للمسألة السورية يختلف تماماً عن الحل الليبي، حل يقوم على تكثيف الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية، مع دعم عسكري محدود، يجعل من الثورة المسلحة عامل ضغط إضافي دون أن يتيح لها تحقيق «نصر مدو».. وللروس دور محوري في هذا التوجه، ليس فقط وفق معادلة (نعطيهم هنا ليعطوننا في الملف النووي الإيراني)، بل انسجاماً مع الاستراتيجية العريضة التي يتبناها أوباما في السياسة الخارجية وفي مواجهة النزاعات الدولية.

يقدم فريد زكريا، الكاتب والصحفي الأمريكي من أصل هندي وأحد أبرز مؤيدي أوباما، صورة واضحة عن هذه الاستراتيجية في كتابه (عالم ما بعد أمريكا): فالولايات المتحدة لم تعد القوى العظمى الوحيدة في العالم، وهي بالمقابل لا تزال بعيدة عن الأفول.. إنها في منزلة بين المنزلتين: القوة الأولى لكن وسط قوى عديدة صاعدة وطموحة.. القطب الأكبر بين مجموعة من الأقطاب (الصين؛ روسيا؛ الهند؛ البرازيل؛ تركيا..)، ولذلك فهي يجب أن تكف عن التصرف بمفردها، وعن إملاء رغباتها وتوجهاتها على الآخرين، ويجب أن لا تتيح لهذه القوى فرصة رؤيتها وهي تغرق وحيدة في مستنقعات خطيرة كما حصل في افغانستان والعراق. على القوة الأولى، عوضاً عن ذلك، أن تشرك هذه القوى، أو بعضها، في إدارة شؤون العالم، فتتقاسم معها المسؤولية والنتائج، وبالطبع الغنائم.. وإذا كانت ليبيا قد شكلت استثناء من هذه الاستراتيجية، فذلك بسبب ظروف خاصة: الثروة النفطية الهائلة التي كانت مهددة بالضياع، وحماس شركاء كبار (فرنسا وبريطانيا) للتدخل، ما أعفى واشنطن من حرج القيادة المباشرة.. أما الثورة السورية فهي، بالمقابل، تبدو فرصة سانحة للعودة إلى هذه الاستراتيجية، إذ لا ثروة نفطية هنا ولا شركاء متحمسين للتدخل. ومع ذلك فثمة قاسم مشترك، يتمثل بالرغبة الأمريكية في القيادة من الخلف: في الحرب على القذافي تصدرت بريطانيا وفرنسا الواجهة، وها هي عجلة القيادة الأمامية في الأزمة السورية تعطى للروس. غير أن هذه القراءة، التي تبدو متماسكة منطقياً، سرعان ما تتعرض للاضطراب عند مطابقتها مع الواقع، ذلك أن الروس يبدون أبعد ما يكون عن تسلم عجلة القيادة الأمامية، فهم ما زالوا يعترضون أكثر مما يقترحون، يدينون أكثر مما يبادرون، يعطلون أكثر بكثير مما يبنون.. فعن أي حل روسي نتحدث؟!

يعزو البعض تباطؤ الروس، في أخذ زمام المبادرة، إلى العقدة التي لا تزال مثار خلاف بينهم وبين الامريكيين: الأسد. ففيما يلح الأمريكيون وحلفاؤهم الغربيون على ضرورة تنحيه قبل بدء المرحلة الانتقالية، فإن الروس يتشبثون ببقائه حتى نهاية ولايته، وبالتالي فالمرحلة الانتقالية يجب أن تكون في ظل وجوده بالسلطة (وإن كانت سلطة شكلية).. ومن هنا فإن هذا التباطؤ يخدم توجههم، إذ يقربهم من النقطة الزمنية التي تُحل فيها العقدة من تلقاء نفسها.. وماذا عن الأمريكيين؟ هل سيجارون الروس في المماطلة حتى منتصف ٢٠١٤ أم أنهم سيضغطون عليهم لتجاوز مسألة الأسد سريعاً؟

لا تبدو الإجابة واضحة بعد، ولكن أياً كان الأمر فإن إشراك الروس في (التدخل الناعم) يبقى خياراً ثابتا لواشنطن التي لا تملك خياراً بديلاً، لا الآن ولا في المدى المنظور، ما يجعل «مهلة الشهرين» تبدو خارج السياق تماماً.

غير أن هناك سؤالاً أكثر إلحاحاً: إذا صح أن الأمريكيين سيفوضون الروس في قيادة الحل، فهل تقوى الدبلوماسية الروسية على التصدي لهذه القيادة، وهي التي لم تسجل أي سابقة نجاح في تاريخها؟ هل يصلح لافروف لجمع الأطراف السورية والضغط عليها، وهو الذي لا يملك في سورية سوى معجب وحيد: وليد المعلم؟!

الثامن من آذار.. عيد المرأة السورية.. وليس عيداً للبعث..

سارة مراد

رفعت إحدى المُتظاهرات من حرائر دمشق لافتةً كُتبَ عليها: (الثامن من آذار عيدي.. وليس عيداً للبعث). تأتي هذه اللافتة ضمن حملة لدعم تصويت اختيار اسم يوم الجمعة من غير الجهة السابقة (صفحة الثورة السورية) المسؤولة عن الاختيار والتي نحَت به نحو توجهات إسلامية حيناً، وعسكرية حيناً آخر، فقد رأت «لجان التنسيق المحلية» أن تختار ليوم الجمعة الموافق ٨/ آذار/ ٢٠١٣ اسم «جمعة المرأة السورية الثائرة»، الأمر الذي رآه البعض شقاً للصف، باعتباره سيُثير لغطاً لدى القنوات الإعلامية، والبعض الآخر الذي رآه قراراً صائباً في دعم التوجه المدني العلماني للثورة السورية.

من هنا، بدأ ناشطون مؤيدون للقرار بدعمه عبر مجموعة فعاليات من ضمنها الكتابة على صفحاتهم على موقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك»، وهي تشكر الأم التي ربّت أبناءها ليكونوا أصحاب فكر حر، والزوجة التي نادى أحد فرسان حلب- كما يُسمّى- (بنت عمي.. تاج راسي)، والمُعتقلة، والشهيدة، وكل نساء سوريا.. التي اعتاد شبابها أن يهتف: (أم الشهيد.. نحنا ولادك).

ومن هذه التعليقات نقتطف على سبيل المثال وليس الحصر، ما كتبه الناشط «يامن حسن» عن والدته: (أمي بمفصلين متعبين من دق الشنكليش في جرن الصوان، كي لا نهرب للتطوع في أفرع الأمن ونبقى في مدارسنا، وبحبال صوتيه أقوي من بحة السرطان وقلب أقوي من ضغط الدم والسكر، وبذاكرة من الدمع والتعب والقوة معاً عن صيدنايا وفرع فلسطين. أمي تزرع وردة السجادة في تلك السمنة الفارغة وتعيد تدوير الحكايا، تجيد طبخ البرغل وصنع الكشك واللبنة وصينيه البطاطا بالفرن والابتسام، وتجيد مجابهة عناصر الأمن بقوة لبوة إن يلزم، ولو بشحاطتها نمرة ٣٧. تحمل من الشهادات الصف السادس، وقرأت محمود درويش وسعد الله ونوس وعبد الرحمن منيف. تحب أغاني العراق القديم في حنجرة سعدون جابر وطالب قرغلي وياس خضر.....)

كذلك برزت حملة أطلقتها مجموعة (نحو وطن عصري ديمقراطي علماني) وهي عبارة عن مجموعة صور تعريفية نشرتها لنساء في الثورة ضمّت كل من الحقوقية «رزان زيتونة» المناضلة من أجل حقوق الإنسان، ومن الأعضاء المؤسسين للجان التنسيق المحلية، حائزة على جائزة «ساخاروف» و«آنا بوليتكوفسكايا» و«ابن رشد» لعملها من أجل الديمقراطية في سوريا، والطبيبة «فداء حوراني» التي انتخبت عام ٢٠٠٧ رئيسة المجلس الوطني لإعلان دمشق، سجنت بعدها لعامين ونصف، وتم تدمير مستشفاها في حماة من قبل مؤيدي النظام، لأنه الوحيد الذي بقي يستقبل الجرحى. بالإضافة إلى «خولة دُنيا»، الكاتبة «سمر يزبك»، الفنانة «فدوى سليمان» الناشطة السلمية التي غنّت في حمص إلى جانب مُنشدها «عبد الباسط الساروت»، والناشطة السياسية والإغاثية «ريما فليحان»، والمدونة «رزان غزاوي» الحائزة على جائزة «الخط الأمامي» للمدافعين عن حقوق الإنسان، وأخريات.

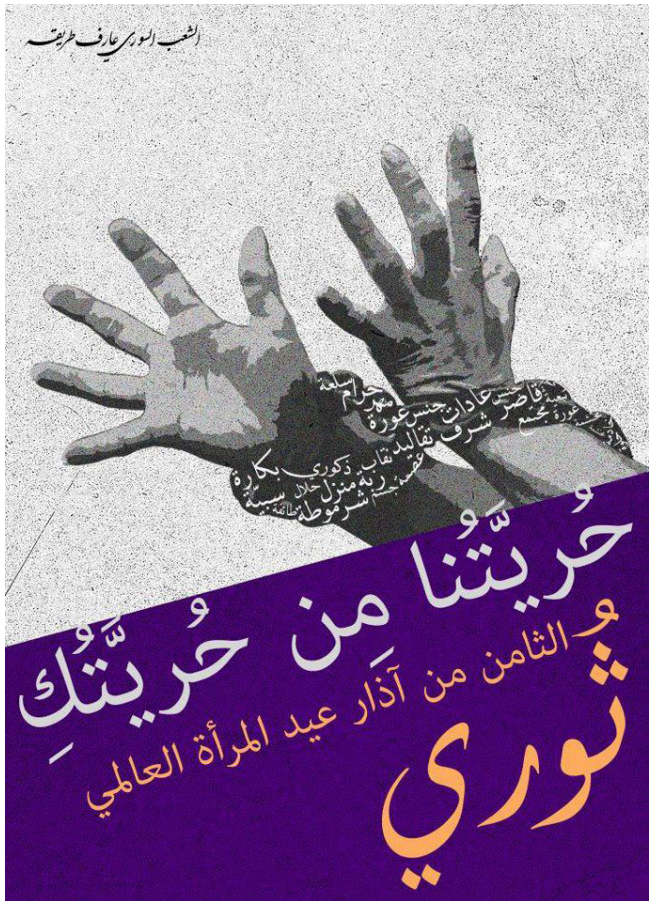

من جهتها نشرت الفنانة يارا صبري أسماء المعتقلات في سجن عدرا المركزي للنساء في دمشق: (ميرفت أكرم – رولا سعيد – نسرين العوض السعد – وفاء ياسر نجيب- حنان العلي – منال حاج حسين – لواحظ سطّور – فرح الحمصي- صابرين موسى – تهاني موسى – عليا قانصوه – ناجية مشتت- ايمان خالد الجرك – فضيلة البدوي (أم العز)، داريا – انتصار محمد السماحي – وزيرة العلي – مي الجندي – نوال العوير – صباح محمد عثمان – صباح خالد عثمان – فاطمة الغضبان – فداء الشمالي- حنان الميداني – نضال عجم – فريال الحسن – مجدولين أبو خضور- هبا زرقان – منى فاتو – بشرى الكردي – نايفة خضور – عبير فرهود- الصحفية شذى المداد – ريم موسى – أمل صهيون – مجد شربجي- هيام هاشم الجزر ، من داريا – مجد ، غير معروفة كنيتها- والدة مجد كذلك غير معروف الاسم والكنية- كفاء الأحمد – أمينة صوفان – منال الأعسر – آية صفر – إيمان عبد الحي- سمر زيادة – إيمان زيادة – صبا العبد – لينا الأحمد – انتصار (غير معروفة الكنية) – خديجة البكار – رمزية الأحمد – راما(غير معروفة الكنية) من جوبر – مريم برماوي – ريم برماوي – ناديا تعتاع – خولة العكلة- شادية أبو حوران – ملك خليل – ميساء الطحان – صفاء غزالة- سمر أبو نوح – وفاء نجيب – مها دهان – براءة جمعة – رندة الحاج عبيد- ابتسام محمد الرز – صباح محمد العبيد – نسرين السعدي- سامية قيمرية – سهى مهنا – يسرى رضوان رمضان – ميسون لباد- فاتن رجب (وضعها الصحي سيئ جدا حيث هناك نزيف من الأذنين والأنف) – دعاء المحمد- المحامية ميسر حديد (حيث أعيد اعتقالها بعد الإفراج عنها بصفقة التبادل) أخريات نوهن بالقوانين الظالمة لحقوق المرأة، كما أشارت الإعلامية فاديا أبو زيد على صفحتها في الفيس بوك:

(قوانيننا مستمدة من القوانين الفرنسية، المستمدة بدورها من القوانين التركية.. وبينما ألغت فرنسا قوانين جرائم الشرف من قوانينها في عام ١٩٧٣ مازالت هذه القوانين موجودة في قانون العقوبات السوري ...).

البعض كتب مقالات، أشد بجمل من الأدب العالمي، نشر صور للأم والثائرة، هذا بالإضافة إلى احتفالية ثورية في حي المفتي في الحسكة يوم ٨ آذار بمناسبة اليوم العالمي للمرأة برعاية مركز التآخي «Birati» للديمقراطية والمجتمع المدني، ولجان التنسيق المحلية في سورية. إلاّ أنّ الأهميّة الأبرز التي تبقى لتسميّة هذه الجمعة كتحيّة إجلال لنساء الثورة السورية، أمهات، زوجات، ناشطات سلميات في الإعلام أو الإغاثة أو السياسة، وصولاً إلى الحرائر المعتقلات لنشاطهم في المظاهرات أو في دعم الجيش الحر، ومنهم «حرائر إنخل» المعتقلات منذ قرابة العام وهم آيات الرمان- صابرين الرمان- أسماء الفرّاج، الأهميّة ليس فقط في حقهم بهذه التحيّة على رمزيتها، بقدر ما هي كذلك في استعادة يوم الثامن من آذار، كجزء لا يمكن أن ينفصل عن محاولة استعادة الدولة السورية، من سوريا الأسد، إلى سوريا لجميع السوريين، ومن الثامن من آذار عيد استلام حزب البعث للسلطة في سوريا، وتاريخ إقرار قانون الطوارئ من عام ١٩٦٣ الذي حكم البلاد طوال عقود أنهتها شكليّاً قيامة الثورة، إلى الثامن من آذار عيد المرأة العالمي، وفي هذا الخصوص كتب ناشطوا «سوريا فوق الجميع»: (بـ٨ آذار .. لو تعرف شو اللي صار... كان في عيد للمرأة راح منها بالسرقة، وهلأ رجع إلها لأنها نص الثورة ..). أمّا «تنسيقية منطقة مصياف» فقد نشرت صورةً لسوريا قبل البعث، وفي متن الصورة كُتبَ:

(تمكنت المرأة السورية من الحصول على حق الانتخاب عام ١٩٤٩، فكانت سوريا من أوائل الدول التي منحت المرأة هذا الحق، حتى أنها سبقت عدداً من الدول الأوروبية المتقدمة في ذلك.. إيطاليا ١٩٤٦- اليونان ١٩٥٢- قبرص ١٩٦٠- سويسرا ١٩٧١).

تحرير الرقة والطريق إلى الحرية

إسلام الراشد

أعلن «الجيش الحر» مساء يوم الثلاثاء تحرير مدينة الرقة التي تتوسط محافظات حلب وإدلب وحمص ودير الزور والحسكة، ولها حدود إضافية مع تركيا أيضاً، ما يجعلها تشكل العتبة الأولى لتحرير كامل المنطقة الشمالية والشرقية من سوريا، وإنشاء منطقة آمنة ومحررة داخل سوريا، ولم تتأخر طائرات النظام تُساندها صواريخ سكود، التي سارعت لقصف الأحياء السكنية وتجمعات المدنيين وحتى قصر المحافظ، مخلفة عشرات الضحايا والكثير من الاصابات، فالنظام العاجز عن تحقيق أي انتصار يمارس ساديته في القتل والتدمير لا غير.

يُذكر أن مدينة الرقة تعرضت لضغط شديد من أجهزة النظام وشبيحته لإجهاض محاولات مبكرة للخروج مع باقي المحافظات الثائرة، حتى أنها اكتفت لأشهر بلعب دور إغاثي في احتضان عشرات الآلاف من مهجري المدن الأخرى، لكن تحرك شبابها الثائر وكتائب الجيش الحر مع نهاية العام المنصرم كان مدروساً وفق استراتيجية قضم المواقع التي بدأت في تل أبيض، وتسارعت أكثر في الطبقة، وفي مدينة الرقة بالذات، ليشكل تحريرها في معركة واحدة استهدفت مجموعة أهداف عسكرية وأمنية للنظام ولبضع ساعات فقط، مفاجأة لهذا الأخير وللكثير من المراقبين الذين شاهدوا سقوط تمثال حافظ الأسد في وسط المدينة.

فبعد مقتل قائد شرطة المحافظة واعتقال المحافظ وأمين فرع حزب البعث، إضافة للقادة الأمنيين لأفرع المخابرات: أمن الدولة والجوية والعسكرية والسياسة، والاستيلاء على مقارهم الأمنية وتحرير من وجد من السجناء في أقبيتهم، انطلق المجلس المحلي برئاسة السجين السياسي السابق نبيل الفواز لضبط الأمن وتسيير شؤون الحياة اليومية وإدارة الشؤون العامة وفق معايير الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية ومنع الفوضى.

وقد استولى الثوار لاحقا على مقر الفرقة ١٧ الذي يبعد بحدود ٣ كلم عن المدينة، ولم يبق للنظام من وجود في كامل المحافظة خارج مطار الطبقة التي تدور حالياً معارك شديدة لتحريره، بحيث يصبح الطريق ممهداً باتجاه تحرير سوريا.

كاريكاتير العدد

سوريا: مقتل ١١ إعلامياً بينهم صحفي فرنسي في شباط/ فبراير

يستمر النظام السوري في استهداف النشطاء الإعلاميين والصحفيين، حيث وثقت لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين، مقتل /١١/ إعلامياً في شهر شباط/ فبراير، بينهم المصور الفرنسي أوليفييه فوازان. الذي مات متأثراً بإصابته بشظايا قذيفة، أثناء تغطيته عمليات عسكرية للجيش السوري الحر في إدلب بتاريخ ٢٤-٠٢-٢٠١٣ . ليرتفع بذلك حصيلة ضحايا الإعلام في سوريا إلى /١٣٨/ صحفياً وناشطاً إعلامياً منذ اندلاع الثورة السورية في آذار مارس ٢٠١١. كم أعلن في بداية شهر شباط/ فبراير عن وفاة د. أيهم مصطفى غزول، الناشط في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. حيث أعلنت منظمة مراسلون بلا حدود وفاته تحت التعذيب بتاريخ ٠٩-١١-٢٠١٢ في فرع المخابرات الجوية في العاصمة دمشق. وانقضى عام على اعتقال الصحفي مازن دوريش رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير مع زميليه هاني الزيتاني وحسين الغرير الذين أوقفوا بتاريخ ١٦-٠٢-٢٠١٢. وبحسب الأخبار الواردة من دمشق فإنهم نقلوا إلى سجن عدرا المركزي بالقرب من العاصمة دمشق.

أسماء ضحايا الإعلام خلال شهر شباط فبراير ٢٠١٣:

١. نبيل النابلسي، ناشط إعلامي: قتل أثناء تغطيته الاشتباكات بين الجيش السوري الحر وجيش النظام السوري في بلدة إزرع في درعا. بتاريخ ٠٢-٠٢-٢٠١٣.
٢. عبد اللطيف خليل خضر، صحفي مواطن: مات متأثراً بجراح أصيب بها جراء قصف بلدة معضمية الشام في ريف دمشق، بتاريخ ٠٣-٠٢-٢٠١٣.
٣. محمد الكردي، ناشط إعلامي: قتل أثناء تغطيته الاشتباكات بين الجيش السوري الحر وجيش النظام السوري في بلدة زملكا في ريف دمشق. بتاريخ ٠٦-٠٢-٢٠١٣.
٤. زيد أبو عبيدة، ناشط إعلامي: قتل خلال قصف مدينة داريا في ريف دمشق، بتاريخ ١١-٠٢-٢٠١٣.
٥. حمادة عبد السلام الخطيب، مصور مواطن: قتل أثناء تصويره القصف على بلدة تلبيسة في حمص. بتاريخ ١٢-٠٢-٢٠١٣.
٦. يوسف عادل بكري، ناشط إعلامي: قتل أثناء القصف على حي كرم الطراب في حلب. بتاريخ ١٥-٠٢-٢٠١٣. يوسف بكري كان مراسل شبكة حلب نيوز.
٧. محمد محمد، ناشط إعلامي: قتل برصاص قناص أثناء تصويره الاشتباكات بين الجيش السوري الحر، وجيش النظام السوري، في حي الحجر الأسود في دمشق، بتاريخ ١٧-٠٢-٢٠١٣.
٨. محمد سعيد الحموي، صحفي: قتل أثناء قصف جيش النظام السوري لحي القابون في دمشق. وكان معروفاً باسم «غياث الشامي» كأحد أبرز الناشطين الإعلاميين في دمشق. أصيب الحموي بتاريخ ٠٥-٠٢-٢٠١٣ بشظية هاون، ومات متأثراً بجراحه بتاريخ ١٧-٠٢-٢٠١٣.
٩. عدنان أبو عبدو، ناشط إعلامي: قتل جراء القصف على بلدة داريا في ريف دمشق بالدبابات من قبل جيش النظام السوري، بتاريخ ١٩-٠٢-٢٠١٣. وهو يصور اقتحام الجيش النظامي بلدة داريا.
١٠. أوليفييه فوازان: صحفي فرنسي: مات متأثراً بإصابته بشظايا قذيفة، أثناء تغطيته عمليات عسكرية للجيش السوري الحر في إدلب. بتاريخ ٢٤-٠٢-٢٠١٣. تعاون فوازان مع العديد من وسائل الإعلام الفرنسية والدولية، من بينها صحف لوموند وإيكسبرس وليبيراسيون الفرنسيات، والغارديان البريطانية، كما تعاون مع وكالة الصحافة الفرنسية.
١١. وائل عبد العزيز، ناشط إعلامي: قتل أثناء تغطيته للاشتباكات بين الجيش السوري الحر وجيش النظام السوري، في حي بابا عمرو في حمص، بتاريخ ٢٥-٠٢-٢٠١٣.

لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين – دمشق في ٢٠١٣/٣/١